

من اسباب العلم حمل على خبره المتواتر واذ اصل على الخبر المتواتر فيقال ان المتواتر من اخبار الرسول يرجح الى القسم الاول من قسمي الخبر الصادق وهو الخبر المتواتر لانه راجح بحد ذاته فرد من افراده وقسم من اقسامه وحيث رجح اليه ما يقع جعله قسما مستقلا من الخبر الصادق وقسمي الخبر المتواتر لما يلزمه من جعل قسم الشيء وهو الخبر المتواتر قسما له مع ان قسم الشيء لا يكون قسما له لان مقتضى كونه قسما من الشيء ان يكون اخص منه ومقتضى كونه قسما له ان يكون مباحثا له وحيث لا يصح تقسيم المصداق الخبر الصادق الى الخبر المتواتر وخبر الرسول **قوله** قلنا اي في الجواب عن هذا السؤال **قوله** الكلام اي الذي ذكره المصنف اي ما قاله من ان النوع الثاني من نوعي الخبر الصادق خبر الرسول وانه يوجب العلم المستدالي **قوله** فيما علم انه خبر الرسول اي انما هو فيما علم انه خبر الرسول بقطع النظر عن كونه متواترا او غير متواتر وان كان التواتر من جملة الطرق التي يعلم بها كونه خبرا للرسول في دليل الكلام في خبر الرسول مطلقا اي علم انه خبر الرسول او لا حتى يصدق خبرا واحدا ولا يثبت خبرا للرسول بعيد كونه متواترا حتى يرد السؤال المذكور واذ كان الكلام فيما علم انه خبرا للرسول فيما علم انه خبر الرسول لا يخص خبر المتواتر لانه قد يكون طريق العلم بكونه خبرا للرسول المتواتر وقد يكون طريق العلم بكونه خبرا للرسول المتواتر من غير الرسول وقد يكون طريق العلم بكونه خبرا للرسول المتواتر من غير الرسول للقطع وعلى هذا يكون خبر الرسول المقبول بان خبر الرسول و بين الخبر المتواتر عموم وحضوم من وجبه جتهان

تسميات

بين خبر الرسول الثابت بالتواتر وينفرد الخبر المتواتر فيما تواتر من غير اخبار الرسول كما في اخبار وجوده وان وحيث كان خبر الرسول المقبول بان خبر الرسول اهم من الخبر المتواتر من جهة فلم يلزم من جعله قسما مستقلا من الخبر الصادق وقسمي الخبر المتواتر جعله قسمي الخبر الصادق الى الخبر المتواتر وخبر الرسول **قوله** بان سمع الخ اي بان سمع ذلك الخبر و اخبار و اخبار و الخبر و رتبة علم يعلم واليه سببه وانما بهذا الى بيان طريق العلم بكونه خبر الرسول وان ذلك الطريق ليس بخاصا التواتر ومنه يوضح ان ما علم بكونه خبر الرسول اعم من جهة من الخبر المتواتر فلم يكن قسما منه حتى يلزم من جعله قسما من الخبر الصادق وقسمي الخبر المتواتر جعل قسم الشيء قسما له **قوله** من فيه اي من فيه عليه التمسك والسلام فيكون طريق العلم بكونه خبر الرسول اخص والمراد بما سمع من فيه ما سمع حقيقة او حكما وقد دخل في خبر الاخبار الضمنية التي علمت بسماعها من غير ان يرض فيه علمه السلام لانه اذا امر بشئ علم انه يحكم بانه واجب وعلم الوجوب من الخبر الضمني **قوله** او تواتر عنه عطف على سمع اي او تواتر عن الرسول ذلك الخبر المنسوب اليه صلى الله عليه وسلم فيكون طريق العلم بكونه خبر الرسول التواتر **قوله** او يغير ذلك معطوف على قوله بان سمع اي او يغير ذلك المذكور في الطريق كالمعنى المنفردة للقطع بانه خبر الرسول المحقق بها خبرا واحدا وهذا احسن من جملة على التمسك منه عليه السلام في المناسبات وانها بان اهم ان ذلك الخبر خبر الرسول بناء على ما سبق في ان خبره قد يحصل بانها علم الملم لان التمسك لا يثبت العلم من غير

Copyrighted material